

## الشرعية المفقودة

### بقلم الوزير اللواء عصام أبو جمره

شرعية السلطة الحاكمة أساس ثقة الشعب بهذه السلطة وأساس الاستقرار في الوطن ولا يمكن أن تكون الشرعية أساس ثقة واستقرار إذا لم تكن ناشئة عن إرادة الشعب بموجب انتخابات حرة أو استفتاء نزيه، فلا يمكن أي سلطة غريبة مهما عظمت أن تفرض الثقة بها بالقوة، كما أنه لا يمكن السلطة المعينة من الغريب أن تتسلح بالشرعية ولا تستطيع باسمها أن تفرض نفسها لأنها أساساً فاقدة الشرعية مصدر الثقة بها وأساس الاستقرار.

والدليل على ذلك واضح في دولة لبنان حيث ثقة الشعب بالسلطة مفقودة منذ قرن لأن الشرعية فيه كانت وما زالت مستمدة من سلطات دول غريبة احتلتها وسيطرت على قرار السلطة فيه لحقبات طويلة من الزمن كالعثمانيين والفرنسيين والسوريين. فلا الدستور ولا القوانين وضعت بناء لإرادة الشعب، ولا الانتخابات جرت بحرية ونزاهة وفقاً للأسس الديمقراطية.

مؤخراً وبعد عشرين سنة من الاقتتال بوجود سوريا وجيشها في لبنان جرت محاولة دولية عام ١٩٨٩ لوضعه على سكة الديمقراطية، فتعثرت حتى اليوم بسبب استغلال هذه المحاولة من الشقيقة الوصية، لتحل من خلال لبنان مشكلة الشرق الأوسط ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبدل أن تساعد بتجرد هذا البلد وشعبه على وضع دستور يحقق الاستقرار وقوانين تحقق العدالة وتسهر على تنفيذها بانتخابات حرة نزيهة بعد عامين ثم تتركه مشكورة، اعتمدت تعيين رجال السلطة من الموالين وتابعت أساليب القمع بالتوقيف والسجن والتهجير للمعارضين تماماً كما كان يحصل مع أبناء هذا الشعب أيام العثمانيين مستندة إلى دستور وقوانين واتفاقات وضعتها وعدلتها بشكل يحقق مصالحها وغاياتها ويخلق الشقاق بين اللبنانيين لتبقى في لبنان إلى ما شاء الله.

فهل من عجب أن ينفر الشعب من الشقيقة المتسلطة عليه حوالي نصف قرن، وهل من عجب أن لا يثق بمتولي هذه السلطة وأن لا يحترم شرعيتهم؟

العجب أن يشاهد اللبناني على الشاشة ويسمع المعينين في السلطة خلافاً للأصول الديمقراطية يطالبونه الاعتراف بهم ومساعدتهم في ما يقومون باسم الشرعية. والأكثر عجباً سماع اللبنانيين متولي السلطة يشرعون وجود سوريا وجيشها في لبنان مع العلم أن فاقد الشرعية لا يستطيع أن يمنحها.